به لما علمها ولو استاجر لمذر او قضاء ولم يكن ذلك عليه لم تصح الاجارة
فائدة يصح ان يستاجر المحج من عليه العمرة وبالعكس فلو قرن
الاجير فيما عن المستاجر او احرم بما استوجر به له والثاني عن نفسه
وقعا للاجير لعدم اقتران نسكي القران لانعقاد الاحرام ولا يمكن
صرف ما احرم به المستاجر اليه فلزم من وقوع الاخر له ان
الاحرام الواحد لا يجزي اثنين ثم قيل في المجموع بما اذا كان
المحجوج عنه حيا فان كان ميتا وقلنا انه يقع للجواز الحج والاعتمار
عن الميت من غير وصية ولا اذن وارث والاشبه ان يكون ذلك
في ميت عليه النسكان فان كان عليه احدهما فالظاهر انه لا
يقع له شيء منهما اما ما ليس عليه فواضح مما مر واما ما عليه
فلاستحالة الافتراق كما مر تغتفر ولا يشكل وقوعهما فيما مر
بان من عليه نسك ليس له عليه فعله عن غيره قبل فعله عن
نفسه وبان فرض الانسان مقدم على فرضه غيره لانه
عارضهما موازنة الاصل ان النية الواقعة للغير لا تنصرف عنه وان
النسكين لا يفترقان وان الحج عن الميت جايز وان الاجارة
لازمة وان العمل الواقع بعدها منصرف اليها وان مستقري النفع
مقدم على قاصره وان النسك على التراخي وانه يمكن قضاؤه من تركته
لو مات ولم يفعله فهذه كلها اقتضت الوقوع عن المستاجر فلم
ينظر والمعارضتها لضعفه بالنسبة اليها والحاصل ان هذه
الصورة مستثناة من ان من عليه نسك لا يجوز فعله لغيره عن
غيره قبل فعله له عن نفسه ويعلم منه بالاولى انه لو حج ولم يعتمر
جواز احرامه بحج نذر هما ولو تطوع بحج او احرم به عن غيره ثم نذره
قبل الوقوف او اعتاده في نذر الحج انصرف للنذر لتقدم المزمن

على النقل

على النقل وفرض ان شخصا على غيره اما نذره بعد الوقوف
فغير مؤثر لانه بمظنة ما نواه وفروع هذا الباب المعقود
لها هذا الفصل كثيرة وفيما اشرت اليه من المسايل الكثيرة
المذكورة لكونها كالاصول للبواقي تنبيه على ما بقي منها لمن القى
السمع وهو شهيد وبصره حديد واد من النظر وصرف جوده
الفكر بزيدك وجهه حسنا اذا ما ذدته نظرا والله اعلم
واعلم انه قد افرد للاجارة القاضي فخر الدين بن ظهيرة المكي
غنية الفقيه في حكم حج الاجير وقد اطال في احكام الاخير في ثلث
الروض وكذا صاحب الضياء وقد لخصته الشارح فاحسن
جزاه الله خيرا الباب الثاني في الاحرام اي نية
الدخول في النسك او الحالة المترتبة على الاحرام بنية وهو نفس
الدخول في النسك بها بالمعنى الاول الذي هو ركن في كل من
النسكين اي نية الدخول فيه والثاني هو الذي يبطل بالردة
ويفسد بالجماع ويحرم به المحرمات الاتية وهو من باب الحاصل
بالمصدر والاطلاق الاول من باب المعنى المصدري فصل
في ميقات الحج اصله موقات من الوقت قلبت الواو ياء
لسكونها اثر كسرة وهو لغة الحد وشرعا هنا زمن العبادة
ومكانها فاطلاقها عليه حقيقي الا عند من يخص التوقيت
بالحد بالوقت فتوسع والحج الواو فيه مستانفة ميقاتان
زماني بدايه لتوقف صحة انعقاده حجا عليه وهو
منسوب الى الزمان وهو لغة اسم لقليل الوقت وكثيره
وجمعه ازمنة وازمان وازمن بضم الميم وفي اصطلاح
المتكلمين مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم ازالة

Cotton Tree Creative Training Solutions University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)